

Distr.: General  
4 February 2003  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثانية

##### محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة سيمونوفا ..... (الجمهورية التشيكية)

#### المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة والتنمية

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم

الطبيعية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room C-154A, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

(أ) التجارة والتنمية (A/56/15 (Suppl.))  
A/56/15 (Part I)، A/56/15 (Suppl. No.15 (Part II))، A/56/15 (Suppl. No.15 (Part III))، A/56/15 (Suppl. No.15 (Part III))، A/56/473، A/56/427، A/56/435، A/56/376، III/Add.1)؛  
(A/C.2/56/4)

١ - السيد مشومو (رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والأربعين): عرض تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والأربعين وذكر أن الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة ستكون له ولا شك عواقب على الاقتصاد العالمي في الأشهر المقبلة.

٢ - وفيما يتعلق بالاستقرار المالي، وإصلاح الهيكل المالي الدولي ودور التعاون الإقليمي، أوضح قائلًا إن حجم صادرات البلدان النامية على ما يبدو عموماً سيسجل انخفاضاً كبيراً في غضون هذه السنة، وأن انخفاض أسعار المواد الأولية سيزداد حدة وأن الائتمانات الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة ستنخفض بشكل ملموس أيضاً. وأضاف قائلًا إن سرعة رد فعل المصارف المركزية في معظم البلدان المصنعة من أجل التخفيف من الآثار الاقتصادية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد حظيت بالترحيب؛ غير أنه من الضروري تعزيز تنسيق السياسات الدولية بإشراك البلدان النامية أيضاً، على الأسواق أن تعمل وفقاً لقواعد وأنظمة متفق عليها من جميع البلدان المعنية بما فيها البلدان النامية إذا أُريد للعولمة أن تخدم مصالح جميع البلدان والشعوب.

٣ - ومضى يقول إن من اللازم تكثيف الجهود الدولية حتى يساهم القطاع الخاص في إصلاح الهيكل المالي الدولي

ومنع الأزمات المالية وحلها. وفيما يتعلق بتقديم المساعدة، أشار إلى أن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول المتلقية للمساعدة في مجال السياسات المالية والمتعلقة بأسعار الصرف كثيراً ما تسبب الكساد وتؤدي إلى تفاقم الفقر. لذا يجب التفكير في إصلاح نظام أسعار الصرف.

٤ - وقال إن وفوداً عديدة لفتت الانتباه إلى الإصلاحات التي تمت من أجل تعزيز النظم المالية والمصرفية المحلية. بيد أن هناك توافقاً في الرأي يفيد بأن إعادة تشكيل الهيكل المالي الدولي ليست أمراً وارداً في المستقبل القريب وأن على البلدان النامية أن تبحث عن حلول وسط على الصعيد الوطني أو الإقليمي بهدف تجنب الأزمات المالية وحلها.

٥ - وتابع كلامه قائلًا إن الأسواق المالية الخاصة لا يمكنها، بسبب تقلبها، أن تشكل مصدر تمويل لأفقر البلدان النامية. لذا من أجل تلبية احتياجات التمويل الخارجي للتنمية من الضروري زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وفقاً للأهداف التي رسمها المجتمع الدولي. وأردف موضحاً بأن ثمة تباطؤاً في التقدم المحرز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦ - وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً كان بناءً وأشار إلى أن برنامج العمل يستند إلى التزامات متبادلة تعهد بها كل من البلدان الأقل نمواً وشركائها في التنمية من أجل اتخاذ تدابير ملموسة في عدة ميادين مترابطة. وأوضح أنه قد تم التأكيد على ضرورة وضع مجموعة من المؤشرات المحددة لمتابعة التقدم المحرز، وعلى ضرورة تحديد البيانات المقارنة المتاحة على الصعيد الدولي وتقييم الوضع الحالي لأقل البلدان نمواً مقارنة بأهداف ومقاصد برنامج العمل.

الشركات والأسواق المحلية، وبالرصيد البشري والهيكل الأساسية للمادية، وبالمؤسسات وتوزيع الإيرادات. وقال إن مجلس التجارة والتنمية اتفق في الختام على أن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ينبغي أن يشكل مساهمة في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات، وفي التحضير للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٩ - وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، قال إن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد كثفت برنامج مساعدتها للشعب الفلسطيني وفقا لإعلان بانكوك، رغم صعوبة الوضع السائد في الميدان. وقال إن وفودا عديدة أعربت عن دعمها المتواصل للأنشطة التي تضطلع بها أمانة المؤتمر في هذا الصدد، لا سيما مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي. وأوضح قائلا إن فلسطين أعربت عن ارتياحها للاهتمام الخاص بهذا البرنامج الذي مكن من مواصلة عملية التنمية في هذه الظروف الصعبة. وأردف قائلا إن إسرائيل أعربت من جانبها عن ارتياحها للمساعدة التقنية التي يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى الشعب الفلسطيني.

١٠ - وقال إن المجلس قد درس من جهة أخرى التدابير الخاصة المتعلقة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وأشار إلى أن بعض التقدم قد أحرز على مستوى نظم النقل العابر، غير أن غياب المنفذ على البحر، الذي يتفاقم بالبعد عن الأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف العبور وكثرة المخاطر، ما يزال يشكل عقبة خطيرة تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية. وأضاف قائلا إن المجلس أكد أهمية وسائل النقل في مجال التنمية بشكل عام، وفي مجال تعزيز التبادلات الوطنية، والإقليمية والدولية بوجه خاص. وأشار إلى أن إقامة شبكة متماسكة لوسائل النقل على الصعيد الوطني، والإقليمي والدولي، وربطها بخدمات فعالة أمر ضروري لحفز

٧ - وفيما يتعلق بالمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز، تقرر المتابعة، في حدود الممكن، للمؤشرات المعتمدة لتقييم أهداف التنمية الدولية. واقترح أيضا تحديد مؤشرات لتقدير الالتزامات التي لا يوجد لها هدف كمي، مثل تحسين مستوى الحكم. وقال إن المعطيات الحالية ليست كافية وإن من المستحيل في الوقت الحاضر تحديد مقياس مرجعي لمتابعة التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية في جميع البلدان الأقل نموا.

٨ - وتابع كلامه قائلا إن الجمعية العامة طلبت في قرارها ١٨٢/٥٥ إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يساهم في التحضير للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات، لا سيما الدخول إلى الأسواق، والقدرة على الإنتاج، وتدفق الموارد والدين الخارجي، والاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على التكنولوجيا، مع التركيز بوجه خاص على المسائل المتعلقة بالتجارة. وأضاف قائلا إن المجلس قد دعا في استنتاجاته المتفق عليها ٤٦٨ (د - ٤٨) المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده من أجل تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعبئة موارد إضافية للتصدي إلى وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، وتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذا تاما وسريعا وفعالاً، وتقديم موارد جديدة وإضافية وتحرير معايير القبول في المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واستطرد يقول إن المجلس دعا أيضا إلى زيادة تذييل العقبات الجمركية وإعداد برامج لتعزيز القدرات من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تنويع صادراتها وتحسين قدرة شركاتها على المنافسة. ودعا المجلس أيضا المجتمع الدولي إلى دراسة سبل معالجة آثار انخفاض أسعار المواد الأولية على التنمية في القارة. وأشار إلى أن برامج التكيف الهيكلي لم تعط النتائج المرجوة وأن المجلس طلب إيلاء الاهتمام بالعوامل الخارجية وبمواطن قصور

والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (A/56/435)، وقال إن هدف البرنامج الجديد هو التخفيف من هشاشة البلدان الأفريقية، وجعلها تستوعب عملية التنمية وزيادة اعتمادها على الذات. وذكر أن الأداء الاقتصادي في أفريقيا على مدى السنوات العشر الأخيرة كان بعيدا جدا عن نسبة الـ ٦ في المائة التي حددتها الجمعية العامة وأنه بالرغم من معاودة دخل الفرد ارتفاعه مؤخرا، ما زال دون الدخل الذي سجل عام ١٩٨٠ بما نسبته ١٠ في المائة. ولا تتجاوز توقعات النمو للعقد القادم نسبة ٣ في المائة سنويا، أي أنها لا تفوق كثيرا الزيادة السكانية.

١٥ - وأعلن أن البلدان الأفريقية تواجه مشكلة كبيرة وهي نقص الموارد التي تحقق تراكم رؤوس الأموال والنمو، وهذه مشكلة تفاقمت بفعل ضعف معدل التبادل التجاري على امتداد العقدين السابقين. وبما أن أفريقيا لا تزال تعتمد على صادرات السلع الأساسية، فإن تدني الأسعار الحقيقية لهذه المنتجات قلص من قدرتها على الادخار والاستثمار في تنمية نفسها. ولم يتمكن إلا عدد ضئيل جدا من البلدان النامية من دخول الحلقة الفعالة المتمثلة في تراكم رأس المال المصحوب بنمو أسرع وارتفاع المدخرات. وإضافة إلى ذلك، تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر وأضحى مركزا في قبضة حفنة من البلدان الأفريقية، وهذه نتيجة تؤكد أن هذه الاستثمارات لا تؤدي إلى النمو بل بالأحرى تؤخره، باستثناء صناعات استخراج المعادن.

١٦ - وأضاف أن ارتفاع ديون أفريقيا يقوض بشدة فرص نموها. ولم تنجح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تخفيف عبء الدين الخارجي الذي تتحمله بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء تعاني من ارتفاع ما عليها من ديون. وهذا ما حدا بالأونكتاد إلى أن يقترح لعدد من السنوات إنشاء هيئة مستقلة تعين أعضاءها الجهات الدائنة والجهات

النشاط الاقتصادي، وفك العزلة عن المناطق المنتجة وربطها بالأسواق الوطنية والإقليمية والدولية.

١١ - وفيما يتعلق بوسائل النقل العابر، ذكر أن تحديث هذه الوسائل يتطلب تمويلا يتجاوز موارد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور. واستنتج قائلا إن على هذه البلدان أن تنشئ بيئة مواتية للاستثمار وذلك بالشروع في إصلاحات في قطاع النقل بوجه خاص. وقال إن المجلس قد دعا أيضا شركاء هذه البلدان في التنمية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى تشجيع الاستثمار الخاص على تنفيذ مشاريع لبناء الهياكل الأساسية في هذه البلدان.

١٢ - وأبلغ بأن مجلس التجارة والتنمية قد اعتمد ما صدر عن الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين في البلدان النامية غير الساحلية وفي بلدان العبور النامية ولمثلي البلدان المانحة وهيئات التمويل والتنمية، من توصيات بشأن تنظيم اجتماع وزاري دولي في كازاخستان عام ٢٠٠٣ من أجل دراسة مشاكل هذه البلدان.

١٣ - وأضاف قائلا إن المجلس قرر أيضا قبول عرض تايلند أن تستضيف في بانكوك خلال الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، استعراض منتصف المدة الذي سيرمي إلى تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واعتماد الطرائق الأساسية لعملية الاستعراض. وأعرب السيد مشومو عن أمله ألا يؤدي هذا الاجتماع إلى تحسين فعالية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فحسب بل وأن يفضي إلى دراسة دقيقة لآفاق التنمية على الصعيد العالمي في الميادين الواقعة ضمن ولايته ويساهم في الحوار الجاري حاليا بهذا الشأن.

١٤ - السيد قصري (المنسق الخاص لشؤون أفريقيا بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): عرض تقرير الأمين العام المتعلق بالتدابير المتخذة لبدء العملية التحضيرية للاستعراض

و لو بقي على ما كان عليه في السبعينات، لكان دخل الفرد في البلدان غير المصدرة للنفط أعلى بنسبة ٥٠ في المائة مما هو عليه حاليا.

٢٠ - وتحدث عن النظام التجاري الدولي، فقال إن التقرير يشير إلى أن البلدان الأفريقية تواجه عددا من العوائق الجسيمة على الرغم من تحرير التجارة السريع. فعلى سبيل المثال، قدر مجموع المبالغ التي يجولها المستهلكون والميزانيات إلى قطاع الزراعة والقطاعات المحمية للغاية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بما مجموعه ٤٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩٧. ويزيد هذا الدعم المالي الهائل على ١٠ أضعاف ما تقدمه هذه البلدان من مساعدات مالية بشروط تساهلية إلى البلدان النامية ونسبة ٢٤١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء ككل. وعلى الرغم مما اتخذ من مبادرات مثل "كل شيء ما عدا السلاح"، يلزم إعادة تقييم أثر الاتفاقات والنهج الحالية في تنمية أفريقيا واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوسيع نطاق الأحكام الراهنة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية. وعلاوة على ذلك، من الضروري مراجعة ما يعيق الصادرات الأفريقية من تعريفات جمركية وقصوى وتصاعدية وحواجز لا علاقة لها بالتعريفات. وينبغي أن يُرشد توسيع فرص النفاذ إلى الأسواق ببرامج محددة لبناء القدرات في سبيل مساعدة البلدان على أن تنوع صادراتها وتصبح أكثر قدرة على المنافسة.

٢١ - واسترسل قائلاً إن عشرين عاما من تنفيذ برامج التكيف الهيكلي في أفريقيا لم تنجح في إتاحة شروط النمو الدائم. فقد كان هناك اعتماد على قوى السوق كوسيلة لتعزيز تراكم رأس المال والنمو وأولي اهتمام لا يذكر لمكامن الضعف التي تعاني منها الأسواق والشركات المحلية، والهياكل الأساسية والموارد البشرية والمؤسسات. وأدت برامج التكيف إلى تفكيك آليات تراكم رأس المال الذي تيسرها الدولة،

المدينة، وذلك لتقييم مدى قدرة البلدان الأفريقية على تحمل عبء الديون واتخاذ قرار بوقف دفع خدمة الديون، بدون أي فوائد إضافية، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. أما في ما يتعلق ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فإن حتى تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لن يكون كافيا لبلوغ معدل النمو المنشود. وهذا هو السبب الذي يتعين لأجله أن يضاف تخفيف الديون إلى التمويل بشروط تساهلية.

١٧ - ومضى يقول إنه حدث في الوقت نفسه انخفاض حاد في مجموع التدفقات الرسمية من حيث نصيب الفرد، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. وذكر أنه لفت الانتباه في التقرير الذي قدمه العام الماضي إلى أنه لا بد من مضاعفة مستوى المساعدات الحالية لتصبح ٢٠ بليون دولار وأن تبقى كذلك لفترة عقد، هذا إذا أريد إطلاق عملية نمو وتنمية فعالة في هذه المنطقة. وتوصل البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية إلى النتيجة نفسها. ومعدلات النمو الحالية متدنية لدرجة أنه يتعذر تخفيف حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة، وفي سبيل أن تقلع الاقتصادات الأفريقية، يلزم ضخ كمية كبيرة من الأموال الرسمية.

١٨ - وأردف يقول إنه لا بد من تكميل التمويل الإضافي وتخفيف الديون بسياسات تؤدي إلى زيادة نصيب أفريقيا من التجارة العالمية. كما أن حصة أفريقيا من الصادرات والواردات العالمية قد انخفضت إلى ثلث وربع ما كانت عليه على التوالي قبل ٢٠ سنة خلت.

١٩ - وقال إن تحسن معدل التبادل التجاري في أفريقيا أثناء ارتفاع أسعار السلع الأساسية في السبعينات دام فترة قصيرة. ففي نهاية التسعينات كان معدل التبادل التجاري دون مستواه في بداية الثمانينات بنسبة ٥٠ في المائة.

النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية، وذلك بغية التشديد على إنشاء نظم فعالة للنقل العابر. وأعلنت أن العرض السخي الذي قدمته حكومة كازاخستان لاستضافة الاجتماع قد قُبل وأن الأونكتاد على استعداد للقيام بجميع ما يلزم لكفالة نجاح هذا الاجتماع في المساعدة على تلبية احتياجات البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر ومراعاة شواغلها الخاصة.

٢٤ - السيد ترييلكوف (كبير موظفي الشؤون الاقتصادية بشعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام المتعلق بالتدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/56/473) الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٠٠. وفي ذلك القرار قامت الجمعية العامة، من بين ما قامت به، ببحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام تدابير اقتصادية قسرية أحادية ضد البلدان النامية لم تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، أو تتعارض مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتنافى مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل رصد ما يفرض من تدابير وأن يقيم أثر تلك التدابير على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ ذلك القرار.

٢٥ - وذكر أنه وفقاً لذلك، قام الأمين العام في مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بدعوة حكومات جميع الدول إلى إطلاعه على آرائها أو موافاته بأي معلومات تتصل بهذه المسألة. وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وردت ردود من ١٣ دولة استُنسخت في التقرير. وأعلن أن أي ردود إضافية على المذكرة الشفوية ترد إلى الأمين العام ستصدر في إضافة لهذا التقرير.

ولم يوضع مكانها أي بديل قابل للاستمرار. وفي العقد الماضي، ازداد الفقر في القارة بشدة وأفضت السياسات المطبقة إلى ازدياد توزيع الدخل سوءاً، إذ أن سرعة تدني الدخل الفردي لأشد الناس فقراً كانت ضعف المتوسط.

٢٢ - وقال إنه بناء على ذلك، يتعين أن يستند تخفيف حدة الفقر إلى هدف محدد وتقييم دقيق لآثار سياسات التكيف الهيكلي في النمو وتوزيع الدخل. وعلى الرغم من أنه من المفيد تغيير وجهة النفقات العامة والتدفقات من المساعدات نحو قطاعي الصحة والتعليم، قد لا يكون لهذا النهج أي تأثير دائم في الفقر ما دامت سياسات الاقتصاد الكلي الأساسية على حالها. وباختصار، إذا أريد لأفريقيا أن تسلك درب النمو والتنمية المستدامين، يلزم إحداث زيادة كبيرة في حجم المساعدات والتجارة وإجراء مراجعة دقيقة لسياسات التكيف من أجل دفع عجلة النمو وتحسين توزيع الدخل.

٢٣ - السيدة برانديون (الموظفة المسؤولة بمكتب الأونكتاد في نيويورك): عرضت تقرير الأمين العام المتعلق بالتجارة الدولية والتنمية (A/56/376)، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٢، ومذكرة الأمين العام المتعلقة بالإجراءات المحددة في ما يتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (A/56/427)، التي أعدت بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة في القرار ٥٤/١٩٩. وأشارت إلى أن المذكرة تتضمن النتيجة والتوصيات التي اتفق عليها الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية، الذي عقد في المقر في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١. وأوصى الاجتماع، من بين ما أوصى به، بأن يعقد في عام ٢٠٠٣ الاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر

الصلات والروابط المتزايدة بين عناصر العولمة الواردة في القرار (التجارة والمالية والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار) واستكشاف الاستجابات السياسية العامة المحتملة.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن فروع التقرير المتعلقة بالمالية تشكل تكملة لعدة وثائق أصدرتها الأمم المتحدة مؤخراً، لا سيما تقرير الأمين العام المتعلق بالبنين المالي الدولي والتنمية بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/56/173)، وإنه ينبغي قراءته بربطه مع هذه الوثائق والتقارير التي أعدت تحضيراً للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٢٩ - وأعلن أن التوصيات الواردة في الفرع الرابع من التقرير تركز على تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية التي تخفف إلى الحد الأدنى مما تنطوي العولمة من أخطار وتزيد ما تتيحه من فرص. ولا بد لإدارة العولمة من أن تتمحور حول التنمية التي لا ينبغي اعتبارها نتيجة ثانوية لها. ويتعين أن يرسم إطار العولمة في ضوء الأهداف الإنمائية؛ ولا ينبغي السماح لقوى العولمة العمياء بأن تحدد نتائج التنمية. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، لا ينبغي الاكتفاء بتنسيق السياسات العامة بشكل أوثق على الصعيدين العالمي والوطني، بل ينبغي أن تصبح النظم المالية والتكنولوجية أكثر استجابة للتنمية. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي للأمم المتحدة، نظراً لطابعها العالمي وولايتها الواسعة النطاق، أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز اتساق السياسات لجعل التنمية والقضاء على الفقر محور سياسات وعمليات الإدماج العالمية. وقال إنه من الضروري كذلك تعزيز التنسيق لكي ترفع إلى الحد الأقصى فعالية وكفاءة المساعدات المالية والفنية الدولية. ويشكل تحسين مستوى التنسيق والتعاون في ما بين الجهات المانحة والمنظمات الدولية أمراً شديداً الأهمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وبالتالي فإن النقطة الرئيسية التي

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (A/56/222-S/2001/736، A/56/364 و A/56/445)

٢٦ - السيد خان (مدير شعبة دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام المتعلق بدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/56/445)، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٥ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقوم بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات ذات الصلة، بإعداد تقرير تحليلي عن أثر تزايد الصلات والروابط في ما بين التجارة والمالية والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار على النمو والتنمية في سياق العولمة، على أن يتضمن توصيات عملية، بما فيها توصيات بشأن الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة على المستويين الوطني والدولي. وذكر أن التقرير أعد بالتعاون الوثيق مع مختلف الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، الذي ساهم بإعداد الفرع الثالث المتعلق بتماسك السياسات واتساقها.

٢٧ - وقال إن الجمعية العامة قد أخضعت مسألة العولمة المعقدة لنقاش مكثف في دوراتها السابقة، لا سيما في إطار الحوارين الرفيعي المستوى اللذين تناولا التعاون الاقتصادي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وكان موضوع الحوار الأول الذي أُجري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أثر العولمة والاعتماد المتبادل الاجتماعي والاقتصادي وتبعاتهما على السياسات العامة، أما الحوار الثاني الذي أُجري أثناء الدورة الحالية، فكان عنوانه "الاستجابة للعولمة: تسهيل إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين". وذكر أن التقرير لم يعالج مسألة العولمة على نحو شامل على غرار ما فعلته التقارير الأخرى التي قدمت إلى الجمعية العامة في السنوات السابقة. إذ أنه حاول تحليل

موارد مالية ومساعدات تقنية إضافية. وينبغي دعم الجهود الوطنية التي تبذل لتعزيز البرامج والمشاريع المخصصة للتعليم وبناء قدرة المؤسسات وتطوير الموارد البشرية. ويتعين أن تُركز المساعدة الإنمائية الرسمية على مجالات رئيسية، مثل الهياكل الأساسية وتطوير الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية والإدارية. وبالطبع لا بد من أن يتفق مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ونطاقها مع هذه المهمة الهامة. وينبغي للحكومات أن تهتم ببيئة تمكن القطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الانخراط على نحو أكثر فعالية في عولمة الأنشطة الاقتصادية. ولتحقيق ذلك، يلزم إزالة العوائق الرئيسية التي تحبط جهود البلدان النامية، مثل نقص الهياكل الأساسية المادية والقانونية، ونقص الموارد البشرية، وضعف النظم المالية وتعذر الحصول على التكنولوجيا. ويتسم توفير المجتمع الدولي بالمساعدات الفنية والمالية ومشاركة القطاع الخاص النشطة بشديد الأهمية في معالجة العيوب الهيكلية التي تحول دون مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد القائم على المعارف.

٣٢ - وقال إن التنقلات السكانية الواسعة النطاق وعولمة الإنتاج على يد الشركات المتعددة الجنسيات، وعولمة المالية الدولية والمعلومات لم تقابل بتجديد هيكلية المؤسسات المعنية على نحو يتناسب معها. إذ أن الترتيبات المؤسسية المتعلقة بإدارة الشؤون الاقتصادية متخلفة كثيرا عن وقائع النمو والاعتماد المتبادل التي تعرف بالعملة. ويلزم تكييف القواعد الدولية وتعديلها لما فيه صالح سير الأعمال في الأسواق المالية وتدفقات رؤوس الأموال الدولية والملكية الفكرية ونظم براءات الاختراع، والسياسات التنافسية وقانون الإفلاس والسياسات الضريبية والتجارية، وتنظيم المصارف والمؤسسات المالية والإشراف عليها. ويلزم في جميع هذه القطاعات توثيق التنسيق والتعاون بين هياكل الإدارة العالمية والإقليمية والثنائية والوطنية بغية تحسين المؤسسات. ونظرا

يثيرها التقرير هي أنه ما لم يجر موازنة وتنسيق السياسات الوطنية والدولية على نحو كاف لمواجهة العولمة، فإنه يتعذر التغلب على التحديات التي تستتبعها.

٣٠ - وأردف يقول إنه يمكن تشجيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لما يتولاه من وظائف تنسيق على نطاق المنظومة ودوره المتزايد كمنتدى عالمي مركزي، على تكثيف الحوار مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ويمكن للمجلس أن يشجع منظومة الأمم المتحدة على استحداث استجابات متكاملة في مجال السياسة العامة ومجموعة من الإجراءات المتداعمة لمعالجة مسألة العولمة بغية ترسيخ الجهود لتنفيذ توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وتحقيق الأهداف التي حُددت أثناء جمعية الألفية. وينبغي أن تتواصل الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ليستخدمها صناع السياسات العامة كفرصة للعمل على اتساق السياسات المتعلقة بالتعاون المالي والإنمائي وفي مجال الاقتصاد الكلي، ولعرض أفكار ومبادرات جديدة. وفي هذا السياق، اعتبر أنه يمكن تشجيع المجلس على استكشاف إمكانية توجيه الأعمال التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية وعدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ضمن أعمال الإطار المتكامل للمساعدة التقنية للأنشطة المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا، الذي أنشئ لرفع مستوى فعالية هذه المساعدة، وذلك جزئيا عن طريق تعزيز التنسيق بين الوكالات المشاركة فيه. كما يمكن دعوة المجلس إلى استكشاف السبل التي تؤدي إلى زيادة نطاق هذه المساعدة عبر التوعية وتبادل الخبرات في مجال الروابط القائمة مع مسائل أخرى، كالمعارف والتكنولوجيا والمالية والاستثمار.

٣١ - واسترسل قائلا إنه بغية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على بناء قدراتها على التصدي لتحديات العولمة، ينبغي للمجتمع الدولي توفير



ولا بد من بحث هذه المسألة بطريقة شاملة عبر اتخاذ مجموعة من التدابير للمواءمة بين أنشطة المؤسسات الدولية وسياسات الدول المتقدمة الكبرى التي يعتمد عليها نمو الاقتصاد العالمي، وبين التدابير التي تتخذها البلدان النامية للتكيف مع العولمة قصد الحصول على أكبر قدر ممكن من حسناتها.

**البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية (A/56/28) و (A/56/222-S/2001/736، و (A/56/306)**

٣٤ - السيد فهمي (مصر)، مقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، عرض تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية عن دورتها الثالثة، التي عُقدت في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/28). وقال إن اللجنة ركزت خلال هذه الدورة على استعراض المساهمات المقدمة لعملية التحضير الفنية، واعتماد شكل المؤتمر ونظامه الداخلي المؤقت، وتفويض المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية، وإقرار جدول الأعمال. كما أنها استمعت إلى بيانات أدلى بها العديد من المسؤولين الرفيحي المستوى، بمن فيهم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والأمين العام المساعد، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والتهوض بالمرأة، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويتضمن التقرير بياناً بالمناقشات التي دارت بشأن المسائل الإجرائية، لكنه لا يورد أي تعليقات عن المناقشة الفنية بشأن تقرير الميسر، إذ أن تلك المناقشة جرت في جلسات غير رسمية.

لطبيعة الصلات والروابط القائمة بين القوى المحركة للعولمة وأثر هذه العولمة التراكمي في النمو والتنمية، ينبغي للحكومات العمل سوية لإشاعة العدل والإنصاف في أنظمة التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمعارف. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في كفالة زيادة مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرارات.

٣٣ - واعتبر أن أفضل طريقة لتنفيذ هذه الخطة هي، من حيث المبدأ، إقامة شراكات بين حكومات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك لكفالة تدفق ما يكفي من موارد ومعارف وتكنولوجيا إلى البلدان النامية، بحيث تتمكن من أن تعالج بفعالية الأسباب الكامنة وراء إعاقة تنميتها المستدامة وقضائها على الفقر. ويمكن استخلاص الدروس من الخبرة التي تكتسب من الشراكات الإقليمية القائمة بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وذلك في سبيل وضع البرامج الإنمائية والمشاريع الاستثمارية وتنفيذها. كما ينبغي تعزيز تبادل الخبرات في هذا المجال بين المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية إما عن طريق الأمم المتحدة أو أي آليات أخرى. وفي الختام، لا بد من حل مشكلتين رئيسيتين من أجل التغلب على التحدي الذي تمثله العولمة، وهما: أولاً، الانتقال إلى القدرة المؤسسية لرفع مستوى الاتساق بين السياسات الوطنية والدولية؛ وثانياً، تباين وتيرة العولمة في مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي (إذ أن العولمة كانت في بعض الحالات سريعة لدرجة أنه تعذر على الحكومات القيام برد فعل إزاءها، في حين كانت في حالات أخرى بطيئة لدرجة أنه تعذر على الحكومات الاستفادة منها على الإطلاق). ولهذا الحال تداعيات على توزيع الدخل على الصعيدين الوطني والدولي في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، كما تنعكس في عدم استجابة المؤسسات للتقدم الذي تحرزه العولمة في مختلف القطاعات.

٣٨ - السيد أديكاري (نيبال): أعلن أن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

٣٩ - وقال إن البلدان النامية غير الساحلية لا توجد إلا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، ولكن تنميتها تعيقها نفس الحواجز الجغرافية التي أقرت الأمم المتحدة بطبيعتها الخاصة لأول مرة في عام ١٩٥٧. وفي عام ٢٠٠٠، تم بحث موضوع المعونة المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية خلال مؤتمر قمة الألفية بحثا معمقا. وتفتقر هذه البلدان إلى منفذ مباشر على البحر، وبالتالي فإن تكاليف النقل تكون أكبر بكثير من التكاليف التي تتكبدها بلدان نامية أخرى (نسبة ١٤ في المائة في مقابل نسبة ٨ في المائة من إيرادات الصادرات).

٤٠ - وأشار إلى أن بعض التقدم أُحرز على مر السنوات باتجاه تخفيض تكاليف النقل، وذلك بفضل التعاون مع البلدان المحاورة والشركاء الإنمائيين، غير أنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتقليل هذه التكاليف، وتحسين سبل وصول هذه البلدان إلى الأسواق، ومساعدتها على تنويع تجارتها. وتنعكس تكاليف النقل المرتفعة على تكاليف الإنتاج وتؤثر في قدرة البلدان المعنية على المنافسة واندماجها في الاقتصاد العالمي. وبخلاف البلدان النامية الأخرى، فإن البلدان غير الساحلية ليس بوسعها استغلال الثروات البحرية وبالتالي فهي محرومة من نشاط لو توفر لقدم مساهمة قيّمة في اقتصاداتها، وعزز إمداداتها الغذائية ومكنها من إطعام سكانها بصورة أفضل.

٤١ - واستطرد بالقول إن البلدان النامية غير الساحلية لا تستطيع تجاوز هذه العقبات الرئيسية بنفسها. ولذلك فإنه يتعين على المجتمع الدولي مساعدتها عن طريق تعزيز هياكلها الأساسية ومنحها إمكانية استغلال الثروات الموجودة في المياه

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

#### (أ) التجارة والتنمية (تابع)

الإجراءات المحددة ذات الصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية

٣٥ - السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال، متحدثا باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، إن الاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية مردها بالأساس لتكلفة النقل التي تستوعب نسبة ١٤ في المائة من إيرادات صادراتها في مقابل نسبة ٨ في المائة بالنسبة لباقي البلدان النامية.

٣٦ - وذكر أن المجتمع الدولي تعهد، منذ عام ١٩٩٥، عندما اعتمد الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبين جماعة المانحين، بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية. وخلال الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة وممثلي المؤسسات المالية والإنمائية، أوصى المشاركون بضرورة أن تدعو الجمعية العامة إلى عقد اجتماع وزاري دولي بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٣.

٣٧ - وقال إن الأمين العام أيد أثناء التحضير لهذا الاجتماع، فكرة إنشاء آلية للرصد، بينما انكب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على إعادة هيكلة أجهزته. ولم يكن أمام مجموعة البلدان النامية غير الساحلية متسع من الوقت للنظر في هذا الاقتراح، غير أنها تود الحصول على تأكيد فوري بأن هذه الآلية ستتاح لها الموارد اللازمة لإعداد تقرير سنوي عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية وإتمام الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي.

وتونس والجزائر وجزر القمر وجنوب أفريقيا والداغمر ك والسودان والصومال وعمان وقطر وكوبا والكويت ولبنان ومالطة وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن وفلسطين.

٤٥ - وقال إن مشروع القرار يعيد تأكيد المبادئ المحددة في القرار الذي اعتمد السنة السابقة عن نفس الموضوع، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا الموضوع.

٤٦ - وأشار إلى أن مقدمي مشروع القرار يعيدون تأكيد عدم جواز حيازة الأرض بالقوة، ويوجهون الانتباه إلى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى سائر الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ويشددون على ما للمستوطنات الإسرائيلية من أثر اقتصادي واجتماعي ضار على الموارد الطبيعية الفلسطينية والعربية، ويعيدون تأكيد ضرورة استئناف المفاوضات فوراً. كما يعيدون تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، ويطلبون من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو التسبب في ضياعها أو استنفادها أو تعرضها للخطر، ويسلمون بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالاسترداد أو بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

الدولية بصورة قانونية. وعليه أن يلتمس السبل والوسائل للوفاء بالتعهدات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم في إعلان الألفية.

٤٢ - وأشار إلى أن التعاون مع البلدان المجاورة والشركاء الإنمائيين أمر أساسي للبحث عن حل لمصاعب البلدان النامية غير الساحلية، ولذلك فإن وفده يرحب بالاقترح الذي تقدم به الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة وممثلي المؤسسات المالية والإئتمانية بضرورة عقد اجتماع وزاري دولي. وقال إن وفده عاقد العزم على التعاون مع جميع الأطراف في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع.

٤٣ - وأضاف أنه يتعين على الأمم المتحدة والأونكتاد القيام بدور أساسي في تذليل العقبات التي تعيق القدرة التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية، وذلك عن طريق أنشطة التوعية أو عن طريق توفير الموارد التقنية والمالية. وبالتالي فإنه من الأمور الحيوية العمل على أن تتاح للأونكتاد الموارد اللازمة للقيام بهذه المهمة، ولا يقل أهمية عن ذلك توفير الموارد المالية الملائمة للدول المعنية.

**البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)**

#### مشروع القرار A/C.2/56/L.29

٤٤ - السيد فهمي (مصر): عرض مشروع القرار A/C.2/56/L.29، المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية" وذلك باسم كل من الأردن وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة واندونيسيا والبحرين وبروني دار السلام وبنغلاديش